الفقر وانعكاساته الخارجية على العراق
من منظور جغرافي سياسي

الاستاذ الدكتور
أعياد عبد الرضا عبدال
جامعة بغداد – كلية التربية ابن شد للعلوم الإنسانية

المدرس المساعد
محمد كامل غيث ساجت

الفقر وانعكاساته الخارجية على العراق من منظور جغرافي سياسي

Poverty and its external repercussions on Iraq from a geopolitical perspective

الاستاذ الدكتور
أعياد عبد الرضا عبدال
جامعة بغداد – كلية التربية ابن شد للعلوم الإنسانية

المدرس المساعد
محمد كامل غيث ساجت

professor. Dr.
Ayad Abdulridha Abdal
University of Baghdad
College of Education Ibn Rushd for Human Sciences

Assistant Lecturer
Mhammed Kami Ghaith

المستخلص:

ان قضية الفقر أصبحت الان من القضايا التي تراهن عليها الدول الكبرى من اجل السيطرة على مقدرات الدول النامية، اذ نتجت عن أساليب هذه الدول في نشر الفقر اثاراً مست الدول النامية ومنها العراق على المستوى الخارجي والداخلي وبظهور نظريات استعمارية ومنها النيوالليبرالية التي تدعو الى تفكيك كل البرامج التي تقدم الخدمات العامة في الدول النامية او الفقيرة كالتعليم والصحة واستراتيجيات القضاء او التخفيف من الفقر او اعانات البطالة، وقد سادت مفاهيم الليبرالية فترة ليست بالقصيرة في اقتصادات العديد من الدول وفي السنوات الأخيرة دخلنا مرحلة جديدة من مفاهيم اقتصاد السوق والحرية التجارية الا وهي سيادة مبادئ والتي خلقت الندرة المصطنعة من خلال سيطرتها على توزيع الأراضي والبضائع والخدمات وحقوق المياه وحرمان شعوب الدول النامية والفقيرة من الوصول الى هذه الخدمات مستخدمتاً مبدأ الثواب والعقاب من اجل اجبارهم على الطاعة والخضوع لمخططاتهم الرامية الى إيجاد جيش من الايدي العاملة الرخيصة ولاسيما بعد إعادة تقسيم العمل الدولي، فقد وضعت السياسات النيوليبرالية عبر أدوات العولمة المعروفة الا وهي صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقومية التي تفرض برامج التكيف الهيكلي ومن خلالها تفرض هذه المؤسسات سياسات اقتصادية صارمة على الحكومات مثل خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

الكلمات المفتاحية: العولمة واداوتها– تأثيرها على الدول النامية – العراق.

Abstract:

The issue of poverty has now become one of the issues that major countries are betting on in order to control the capabilities of developing countries, as the methods of these countries in spreading poverty have resulted in effects that have

affected developing countries, including Iraq, at the external and internal levels, and with the emergence of colonial theories, including neoliberalism, which calls for the dismantling of all programs. Which provides public services in developing or poor countries, such as education, health, strategies for eliminating or alleviating poverty, The concepts of liberalism have prevailed for quite some time in the economies of many countries, and in recent years we have entered a new phase of the concepts of market economy and commercial freedom, which is the rule of principles, which created artificial scarcity through its control over the distribution of lands, goods, services, and water rights, and depriving the peoples of developing and poor countries of access to... These services use the principle of reward and punishment in order to force them to obey and submit to their plans aimed at creating an army of cheap labor.

Especially after the redivision of international labor, neoliberal policies were developed through the well-known tools of globalization, namely the International Monetary Fund, the World Bank, the World Trade Organization, and transnational companies that impose structural adjustment programs, and through them, these institutions impose strict economic policies on governments, such as reducing government spending and increasing taxes. or unemployment benefits.

Keywords: Globalization and its tools, its impact on developing countries, including Iraq

المقدمة:

تتمتع الدول الرأسمالية العظمى بهيمنة واسعة على معظم الدول النامية لكون هذه الدول تمتلك معايير القوة والجبروت الدولي السياسي والعسكري والاقتصادي للابتكارات التكنولوجية، حيث تتولى هذه الدول قيادة حركة السلع والأموال والمعلومات الدولية بلا منافس عبر الحدود السياسية للدول بغية السيطرة على مقدرات وثروات الشعوب النامية عن طريق الليبرالية الجديدة والتي غايتها افقار الفقراء والطبقة الكادحة وزيادة ثروة الأغنياء والنخب الرأسمالية وطبقاً لنظريتهم المزعومة التي تؤكد على ان الفقر الذي يقع على الانسان هو السلوك الخاطئ الذي يتبعه الفرد بسبب عدم القدرة على اعالة نفسه وعائلته وهذا جاء نتيجة لعدم إحساس الفرد في المجتمع بمسؤوليته وكسله في القيام والبحث عن العمل فيصبح ذلك الانسان قابلاً للانهزام، اذ استخدمت الامبريالية العالمية أدوات واليات من اجل زرع الفقر وتنميته في الدول النامية حتى تبعد هذه الدول عن مسار التقدم وتعزز فيها التبعية بكل نواحيها، فمثلاً يروج صندوق النقد الدولي كأسلوب لتحسين أوضاع دول معينة، لكن هذه التجارة تؤدي الى ضرب اقتصاديات الدول من خلال الفشل في تشجيع المنتجات المحلية وهذا يلحق الضرر بفئة العمال والفئات الهشة، اما الأثر الخارجي الاخر للفقر على الدول هو ميراث الاستعمار وتدمير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التقليدية، حيث افرز الاستعمار توترات وخلافات داخل

المجتمعات المحتلة كالخلافات العرقية التي تحدث بين دول الجنوب بين العمال وتكون دائماً لصالح الدول الاستعمارية عن طريق خصخصة الأراضي غير القانونية وتسيس الأرضي لاستمرار الفقر في تلك الدول وتقليل اعداد الفلاحين، بمعنى يسعى الاستعمار الى خلق ثروة في ريف دول الجنوب تعتمد على افقار الفلاحين، كما يعمل الاستعمار على إبقاء الفئات الفقيرة في العالم في ظلام الامية التي تجعل الإفلات من الفقر والحرمان امراً مستحيلاً، ناهيك عن تقسيم العمل فقد كانت تعتمد دول الشمال في تقسيم العمل على انتاج سلع بتقنية عالية واقتصر الامر على دول الجنوب هو انتاج المحاصيل الزراعية واستخراج المواد الأولية فقط، وهذا الامر يكرس التبعية الاقتصادية للدول العظمى لصالح الدول العظمى.

أولاً: مشكلة البحث Problem of study:تتمحور مشكلة البحث ماهي اهم الاثار الخارجية لمشكلة الفقر على الدول النامية وعلى العراق بالأخص.

ثانياً: فرضية البحث Hypotheses of study:للفقر اثار خارجية عديدة منها علاقة الفقر بالمؤسسات الدولية وانعكاس ذلك على زيادة المديونية واثار الفقر على نظام تقسيم العمل الدولي الذي أصبحت قضية الفقر من مؤشرات موقع الدول فيه وكذلك أثر على كل ما تقدم على الطبقة الوسطى في الدولة.

ثالثاً: أهداف البحث Research aims:يهدف البحث الى تحليل اثار الفقر في ميادين قل التطرق لها مثل اثار الفقر على نظام تقسيم العمل واثاره كذلك على فاعلية ودور الطبقة الوسطى والتي هي تعد في الدراسات الاجتماعية وفي حركة المجتمعات الشريان والمحرك والناقل ما بين الطبقات الفقيرة والطبقات العليا في المجتمع وبزيادتها واتساعها تؤثر على صحة المجتمع الاقتصادية.

رابعاً: أهمية البحث Research importance:تنطلق أهمية الفقر ليس من عنوان القضية وانما من طريقة معالجة قضية الفقر بمنظور جديد وتحليل الفقر لأسبابه ونتائجه من منظور جغرافي سياسي ويتناول اليات تكرس هذا الفقر والبحث عن اثاره في مجالات قلت الدراسات فيها.

خامساً: منهج البحث Research Methodology:عولجت قضية الفقر في هذا في ضوء المنهج النظمي اذ تناول البحث الالية بما فيها المدخلات والمخرجات وأثر ذلك على شيوع قضية الفقر.

سادساً: حدود البحث Search limits:تنطلق حدود البحث المكانية بحدود دولة العراق الذي يقع بين دائرتي عرض (45 29 ° – 22 37 °) شمالاً وبين خطي طول

(45 38 ° - 45 48 °) شرقاً، والذي يقع في جنوب غرب قار اسيا، اذ يحتل الجزء الشمالي الشرقي للوطن العربي، تحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب السعودية والأردن وسوريا، ومن الجنوب السعودية والكويت والخليج العربي.

آثار الفقر الخارجية على العراق

١- الفقر والتبعية الاقتصادية

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد والسياسة فعندما يضعف القرار السياسي لأي دولة من الدول فتكون قد وضعت نفسها قيد دائرة التبعية السياسية او الاقتصادية، ومنذ تحرر الدول من السيطرة الاستعمارية التي دامت لسنوات طويلة وحصولها على استقلالها السياسي فأنها لم تتحرر او تخرج من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة التي تسعى دائماً ضمان حصولها على المواد الاولية الرخيصة وضمان فتح اسواقاً لها في الدول النامية لتصريف منتجاتها المختلفة وبأسعار مرتفعة وفي الوقت نفسه ضمان تدفق رؤوس الاموال للشركات الرأسمالية الكبرى التي تأخذ مشكلتي الاولى القروض التي تمنح للدول النامية وزيادة فوائدها مما يجعلها اسيرة المديونية الخارجية، اما الثانية فهي تنضوي تحت الاستثمارات المباشرة من قبل تلك الشركات في دول العالم النامي، فقد عرف البعض التبعية الاقتصادية على انها درجة عدم التكافؤ في التأثير والاعتماد على المجال الاقتصادي بين الطرف المتقدم الذي يمثل الدول الرأسمالية والطرف المتخلف الذي يمثل الدول النامية، وهذا يعني ان التبعية هو توسع النظام العالمي الرأسمالي المتقدم لأستغلال الدول النامية وهو نتيجة حتمية للفقر والتخلف [٣]، اما من المنظور السياسي للتبعية فهو يشمل الحاق او ضم دول العالم الثالث بالنظام العالمي للرأسمالية مستخدمة شتى السبل بما في ذلك القوة العسكرية من اجل تعطيل ارادة الدولة الوطنية التابعة لها عن طريق المؤسسات المالية، وهنا لابد لنا ان نستند الى نظرية التبعية التي تطرقنا في الفصل الثاني من الدراسة والتي تتمحور حول استنزاف فائض الدول النامية ومنع تراكمه وبالتالي تعجز هذه الدول قدرتها على نمو اقتصادها وتوسعه وتبقى عاجزة عن سد احتياجاتها المحلية من السلع فتصبح تابعة لدول الشمال، مع تواطؤ سياسيون الدول التابعة مع المراكز الرأسمالية العالمية، وعليه فأن التبعية لا تحقق اي نوع من انواع التنمية او التصنيع بسبب القيود المفروضة من دول الشمال. ففي العراق حيث ترجع الجذور التاريخية للتبعية التجارية عن طريق الاستعمار الذي ربط اقتصاد العراق باقتصاديات الدول المتقدمة، وان من الاسباب والنتائج الرئيسة التي ادت الى التبعية الاقتصادية في العراق يمكن لنا ان نسردها بالنقاط الاتية:

أ- اضعاف العراق عن طريق وضع الحواجز الجمركية بوجه صادرات العراق غير النفطية اي ورفع القيود الجمركية كافة وفتح الاسواق العراقية امام السلع والخدمات الاجنبية الامر الذي ادى الى ضرب الصناعة المحلية، لذا اغلقت العديد من المعامل والمصانع العراقية ابوابها بسبب الاغراق السلعي للمنتجات المستوردة الامر الذي أضر باقتصاد الدولة وجعل الالاف من العمال بلا عمل زاد ذلك من معدلات الفقر والبطالة.

ب- زيادة حجم المديونية الخارجية وهي السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تبعية العراق للخارج أذ بلغت مديونية العراق في عام ٢٠١٠م ١٤٠ مليار دولار ثم بلغت في عام ٢٠١٧م ١٢٢،٧ مليار دولار، كما وصلت نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي ٦٣،٨ [٤]، وهذا زاد من اضعاف قوة الدولة ولاسيما وان العراق مثقل بالديون الخارجية بسبب حرب الثمانينات والحصار الاقتصادي واخرها الاحتلال الامريكي للعراق والحرب على التنظيمات الارهابية وهذا ما أستنزف ميزانية العراق عن طريق ما يتم اقتطاعه من ناتج الدولة المحلي لسد اعباء الفوائد والاقساط والتعويضات لصالح الدول الاخرى ولد ذلك ضغطاً كبيراً على الموارد التي يمكن استخدامها في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تسهم في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفرد هذا الى جانب تأثير الديون الخارجية في ارتفاع معدلات البطالة لاسيما عندما تقف عائقاً امام بناء المشاريع الكبير التي تستقطب الايدي العاملة بغية التخلص من هذه الظاهرة والقضاء عليها، لذا من اثار المديونية على العراق هو اخضاعه الى اتباع سياسة التقشف في عام ٢٠١٥م انعكس ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فمثلاً من الناحية السياسية فرض الدول الدائنة السيطرة على اقتصاد العراق فأصبح مكبل في استقلالية قراره السياسي وتابعاً لقرارت الدول الدائنة ويزداد ذلك مع زيادة فوائد الديون وعجز الدولة على سداده في الوقت المحدد، اما من الناحية الاقتصادية فأجبار العراق على اتباع برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي الذي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين والمتمثل برفع اسعار الكهرباء والوقود وسعر الصرف للعملات الاجنبية والغاء دعم المنتجات الغذائية ومنع التعيينات في القطاع الحكومي كان ذلك نتيجة لديون العراق الكبيرة وهذا افقد العراق استقلالية قراره الداخلي، هذا الى جانب ما ظهر من عوامل فساد برزت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي اضاع الكثير من اموال العراق وتوقف مشاريع استثمارية عديدة تخدم حياة المواطنين الامر الذي اضطر من خلاله العراق في اللجوء الى الاستدانة من الخارج، ومن زاوية اخرى اثرت الديون الخارجية على الواقع الاجتماعي في العراق من خلال التراجع الكبير في المستويات الدخول الحقيقية

للأفراد والبنى التحتية وتقليل الانفاق على الخدمات الاساسية كالمستوى الصحي والتعليمي فبذلك تعرض الكثير من افراد المجتمع للتهميش والاهمال ناهيك عن الاختلالات في توزيع الدخل وتنامي الفوارق الطبقية في المجتمع وهذا من شأنه ان يؤدي الى الزيادة في معدلات الفقر (٥)

ج- ان اعتماد العراق على الاقتصاد الاحادي الريعي فضلاً عن مشكلة الديون الخارجية ساهم وبشكل كبير في عجز الميزان التجاري الامر الذي أضر بالاقتصاد العراقي عن طريق ما أستقطع من موارد مالية لسداد الفوائد الناتجة عن القروض، وبسبب الوضع المتدهور بعد عام ٢٠٠٣م شهد ميزان المدفوعات العراقي تذبذبا كبيراً حتى بلغ العجز في عام ٢٠٠٩م ٥،٨ مليار دولار (٦)، بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تجاوزت في عام ٢٠٢٠م ٤٠ مليون نسمة حيث ان هناك علاقة طردية بين الزيادة السكانية وميزان المدفوعات كلما زاد عدد السكان زادت نسبة العجز وهذا بدوره يساهم بشكل مباشر في عجز الموازنة وبالتالي يؤثر على الانفاق العام وانخفاض المستوى المعيشي للطبقات المتوسطة والفقيرة.

د- احتكار التطور العلمي والتكنولوجي لصالح الدول المتقدمة والاعتماد على الاستيراد العلمي والفكري المتجسد في الامور المادية كنتائج البحوث العلمية وبراءة الاختراع او ابتعاث الطلاب الى الخارج وهذا نوع من انواع التبعية التكنولوجية لاسيما وان العراق الى الان لم يحدث موارده الفنية على نقل التكنولوجيا للدولة وهذا يؤدي الى ضعف البنى التحتية العراقية وبالتالي ينجم عن ذلك نقص كبير في الخدمات العامة التي تنعكس سلباً على حياة المواطنين.

هـ- اعتماد العراق بشكل رئيسي على الاستيراد من الخارج في الحصول على المواد الغذائية، وهذا أحد انواع التبعية التي تسمى بالتبعية الغذائية، وفي هذه الحالة تضطر الدول لتقديم العديد من التنازلات السياسية والاقتصادية لتأمين أمنها الغذائي كتقديم تنازلات للدول البائعة او الموافقة على شروط غير مناسبة وهذا يؤثر سلباً على استقلالية وسيادة قرار الدولة سياسياً واقتصادياً (٧)، ويهدد المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة بالحرمان والجوع والامراض ويساهم في انتاج عدد كبير من الفقراء.

وخلاصة القول ساعدت التبعية الاقتصادية بتحكم الدول الكبرى بالقرار والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة التابعة عن طريق صنع الازمات الاقتصادية الداخلية بأدواتها المعروفة صندوق النقد والبنك الدوليين وهي المحرك والدافع الرئيسي لخلق التوترات والاحتجاجات والزيادة في معدلات البطالة والفقر نتيجة لغياب المرافق العامة والخدمات الامر الذي يؤثر على امن واستقرار الدولة.

٢-الفقر والعولمة وانهيار الطبقة الوسطى

تعني العولمة من المنظور الجغرافي السياسي هي الغاء الحدود القومية للدولة في المجال الاقتصاد المالي والتجاري لا بل ذهبت ابعد من ذلك عن طريق هيمنتها على مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والاعلامية والثقافية والتكنولوجية، كما تسعى الى تحويل العالم كله الى سوقاً مفتوحاً بدون حواجز او قيود جمركية على مستويات الانتاج والتوزيع والتسويق، ومن هنا نحاول رصد وتشخيص سياسات العولمة التي تطبقها على الدول النامية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين والشركات العابرة للقومية ومنظمة التجارة العالمية، اذ استخدمت هذه المؤسسات ضغوطاً كبيرة على دول العالم الثالث من اجل خصخصة القطاع العام وحرية التجارة وفتح الاسواق امام المنتجات الاجنبية المختلفة، فنجد مثلاً قيام الشركة الاحتكارية السويسرية (NESTLE) المتخصصة في مجال انتاج وبيع حليب الأطفال المصنع الذي احل محل التغذية الطبيعية المتمثل بالرضاعة الطبيعية في الدول الفقيرة وكان له الاثر السلبي عندما يمزج بالمياه قبل اعطاءه للطفل وغالباً ما تكون هذه المياه ملوثة بنسب عالية مما يزيد من الامراض والموت بين الاطفال الرضع الامر الذي يجعل الدول الفقيرة بحاجة ماسة الى ادوية للأطفال هذه حقيقة ما تخطط له العولمة في صناعة المرض وايجاد العلاج له، ووفقاً للنظرية الليبرالية ان هذه الاجراءات التي تتبعها المؤسسات العالمية تخدم مصلحة الدول النامية والسبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى تحسين احوال الفقراء لما يحققه من منفعة للطبقات الدنيا على المدى الطويل [٨]، وبالمقابل نجد ان هذه الاجراءات كانت لها آثاراً و نتائج عكسية حيث ان التوسع في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وفتح الاسواق امام السلع والخدمات الاجنبية وسرعة انتقال رؤوس الاموال دون قيود او حواجز كان احدى ادوات انتاج الفقر والبطالة وتفشي الإمراض، أذ اكدوا معظم المختصين الاقتصاديين ان الاقتصاد الدولي الرأسمالي يعمل بشكل منظم و ممنهج على تخلف اقتصاديات الدول النامية ولاسيما وان الاغنياء الذين يستحوذون على اقتصاد العالم هم المسؤولون عن فقر مجتمعات العالم الثالث بسبب التبادل غير المتكافئ. اما في مجال السياسة المالية للدول فأن العولمة تحد من سيادة الدول المالية عن طريق ما تفعله الشركات متعددة الجنسيات بالدخول بأموالهم واستثماراتهم في مناطق الدول التي تنخفض فيها نسبة الضرائب على الارباح والدخول وهذا يؤدي الى خفض الموارد السيادية المتحصلة من فرض الضرائب على هذه الشركات وهذا يفقد الدولة مورد مهم من الموارد المالية هذا الى جانب الخلل الكبير في توزيع الدخل ومواجهة النقص الحاصل للسلع في الاسواق والعجز في حماية

الفقراء بسبب خفض الانفاق العام على مختلف الخدمات كالتعليم والصحة والاسكان، كما من الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية هو خصخصة القطاع العام للأعمال نظراً لعجز الشركات المحلية في منافسة العولمة، كما تتدخل العولمة في الناحية العسكرية بضرورة خفض الانفاق العسكري ارتكاناً لبرامج التكيف الهيكلي والاعتماد على المجتمع الدولي ككفيل في مجابهة اي غازي [٩]، ومما تقدم نجد ان العولمة واداوتها كصندوق النقد والبنك الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية في العراق قد خرقت سيادة الدولة العراقية وزادت من معدلات الفقر فبعد عام ٢٠٠٣م اصبح العراق واقع تحت الاحتلال الامريكي استناداً للقرار الذي اصدره مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ الذي اعطى للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا سلطة لكونهما الدولتين المحتلتين للعراق وما تبع ذلك الاحتلال من تدمير معظم البنى التحتية والتنموية وهدر عشرات المليارات من اموال العراق وتزامن ذلك مع تفشي الفساد المالي والإداري [١٠]، كما قامت سلطة الاحتلال المدني وعلى رأسها الحاكم الامريكي للعراق بول بريمر بحل بعض مؤسسات الدولة الامر الذي ادى الى تكوين جيش من العاطلين عن العمل انعكس تأثير ذلك على المستوى الامني للدولة من خلال انتماء البعض من هؤلاء الى الجماعات المتطرفة، وبعد ذلك جاءت الاتفاقية الامنية التي ابرمت بين العراق والويات المتحدة الامريكية في اطار التعاون الامني والاستراتيجي، والحقيقة في ضوء هذه الاتفاقية اطلقت الولايات المتحدة يدها في كل شبر من العراق وعدم خضوع قواتها لأي مسائلة قانونية ضمن القانون العراقي، حيث كان الهدف من وراء ذلك تحويل الوجود العسكري الى وجود مشروعاً ضمن القانون تحت شعار التعاون والصداقة وقد اعطت هذه الاتفاقية الحق للقوات الامريكية استخدام الاراض والمياه والسواحل والاجواء دون الرجوع للحكومة العراقية وهذا يمثل عولمة عسكرية، ناهيك عن عمليات البحث والتنقيب والاستخراج عن الثروات والبترول الذي من خلال هذه الاتفاقية اعطت الاولوية لأمريكا في الاستثمارات التي بغلت ٦١% من الاستثمارات الاجنبية في العراق [١١]، ويمكن اجمال الاثار الاقتصادية للعولمة في العراق بالنقاط الاتية:

١- فتح الاسواق العراقية على التجارة الدولية وزيادة دور الشركات الاجنبية وزاد ذلك من المنافسة وأدى الى انخفاض اسعار المنتجات المحلية وقد أثر ذلك بشكل كبير على الصناعات التقليدية والزراعية وفقدان فرص العمل وتراجع دخل الفرد والاسرة.

٢- فرض سياسات التقشف الصارمة من قبل صندوق النقد الدولي على الحكومة العراقية مثل خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب مما

ادى الى تدهور احوال المواطنين وخاصة الطبقة الوسطى والفقيرة في المجتمع.

٣- وضع صندوق النقد الدولي قروضاً ذات فائدة عالية على العراق وفقاً لشروط تكون سياسية واقتصادية لتمويل عملية الاستيراد للسلع الاستهلاكية وهي لا تساهم في بناء تنمية اقتصادية حقيقية مما يجعل ذلك سيطرة الاموال الاجنبية على السياسات التنموية داخل الدولة وتنشأ بذلك تبعية مالية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات الديون وخدمة الدين وتدهور الاوضاع المالية يؤثر بصورة مباشرة على الطبقات الهشة ومن شأنه زيادة معدلات الفقر.

٤- أثرت سياسات تلك المؤسسات على عملية التنمية التي في الغالب كانت لصالح المستثمرين والشركات الاجنبية بدلاً من الشركات المحلية في العراق وهذا أسهم في ازالة فرص العمل للعديد من فئات المجتمع ورفع من نسب البطالة الفقر.

٥- مكنت العولمة في العراق من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات في معظم القطاعات الاقتصادية في العراق ولاسيما في مجال الطاقة كالنفط والكهرباء سهل ذلك من استغلال هذه الشركات للموارد الطبيعية والعمالة بشكل غير عادل ويزيد من الاستغلال والظلم للفرد والمجتمع [١٢].

٦- تعمل العولمة العالمية لتأجيج الحروب والنزاعات المسلحة وما يترتب عليها من رواج وتوسع التجارة والمتاجرة بالأسلحة وما تجنيه من اموال طائلة تصب في مصلحة الدول الرأسمالية مثال على ذلك الحرب على تنظيم داعش الارهابي التي كلفت العراق مبالغ طائلة استنزفت الميزانية العامة للدولة حيث بلغ معدل الانفاق العسكري أكثر من ٢٠ مليار دولار الامر الذي حرم الانفاق على قطاعات تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

٧- من الاثار السلبية للعولمة على البيئة في العراق هو ارتفاع نسبة تلوث المياه والمناخ الى ٦٨،٥ ونسبة تلوث الهواء الذي أسهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري ٥٠،٦% اما فيما يخص التلوث الذي اصاب المياه فقد بلغت نسبته ما بين (٥٦،٢% - ٤٩،٤%)، كما اشار بعض الدراسات ان العولمة ساهمت في انحسار مساحة الاراضي الزراعية في العراق بسبب استثمار الاراضي وتلوث التربة بنسبة (٣٩،٣% - ٥٦،٢%)، نتيجة لعمل الشركات الاستثمارية. وبشكل عام اثرت العولمة تأثيراً سلبياً في زيادة الفقر والفقراء عن طريق التهميش والاهمال لمختلف الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان بل زادت من حدة معاناتهم كالإصابة بالأمراض والبطالة والجوع ناهيك عن الخلل الذي أصاب العملية السياسية والاقتصادية والتدخل في شؤونه الداخلية وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣م فقد حصلت تلك الشركات على امتيازات كبيرة بتزويدهم بأراضي وبنية اساسية بأسعار اقل بكثير من اسعارها التجارية فضلاً

عن الاعفاءات من الرسوم والضرائب التي تعد رافداً مالياً لموازنة الدولة العامة.

اما بما يتعلق بتأثير العولمة على الطبقة الوسطى والتي ادت الى انهيارها في المجتمعات النامية، أذ تعد هذه الطبقة الوصلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحرك وتضبط المجتمع، فهي تمثل النخب مختلفة التخصصات العلمية والانسانية والادبية والثقافية التي تؤثر في المجتمع، فقد اتبعت العولمة العالمية سياسات فرضت على الدول النامية حرمت بموجبها هذه الطبقة العديد من الامتيازات من خلال التكنولوجيا الحديثة التي لا تتطلب عمالة كبيرة بل عمالة ماهرة متدربة على البرمجيات وشبكات المعلومات والإلكترونيات الحديثة، حيث ينطوي تأثير العولمة على الطبقة الوسطى عن طريق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات الدولية مثل صندق النقد والبنك الدوليين والشركات الاستثمارية الدولية وتدخلها في الانشطة الاقتصادية المختلفة من خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة وخفض الاعانات الاجتماعية والتوظيف فهي قد تجرعت ثقل فاتورة الاصلاح الاقتصادي وان مكانتها في المجتمع لا تؤهلها للدخول في استحقاقات برامج التخفيف عن الفقر فازدادت الفجوة بين الفقراء والاغنياء مما رفع نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر ويبدو ان هذه الطبقة هي المتضرر الاكبر من تلك السياسات المجحفة، هذا الى جانب اضعاف قوة الدولة ومراهنة الدور القيادي الذي يلعبه القطاع الخاص مع تحييد او تصفية القطاع العام الذي اطلقت عليه الليبرالية العالمية بالرجل المريض والذي هو يمثل البيئة المحركة للطبقة الوسطى [١٣]، وفي العراق فقد تضررت الطبقة الوسطى بشكل كبير وخاصة خلال الحرب العراقية الايرانية واجراءات عسكرة المجتمع وذهاب معظم شرائح هذه الطبقة الى جبهات القتال ومن ثم فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بسبب زيادة معدلات التضخم النقدي وفقدان القوة الشرائية للدينار العراقي مع ثبات اجور تلك الطبقة، فالعديد من منهم الذين يعملون في القطاع العام قد تركوا وظائفهم وتوجهوا نحو القطاع الخاص بغية الحصول على اجور اعلى انعكس ذلك سلباً على بنية المجتمع العراقي حيث شاع البؤس والفقر والمجاعة وزادت معدلات البطالة والامراض واليأس والتخلف، فقد اشارت الاحصائيات الرسمية للدولة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٣٦٨٨ دولار في عام ١٩٨٠م الى ٢٢٥ دولار في ٢٠٠٢م وهذا اقل ادنى حد لمقياس خط الفقر الامر والذي اسهم في تأسيس نظام البطاقة التموينية كجزء من حل لأزمة كبيرة [١٤]، اما بعد عام ٢٠٠٣م فقد وصلت الطبقة الوسطى الى مرحلة العجز والاعياء بسبب ما تحملته من

ظروف قاسية في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والتي تمثل الموظفين في مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة والاطباء والمهندسين والكوادر التربوية والتعليمية والفنانين وغيرهم جاءت حقبة الاحتلال الامريكي للعراق مكملة لما سبق وما تبعها من تداعيات مزقت النسيج الاجتماعي والصف الوطني، وفي دراسة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن في ٢٠/تشرين الاول /٢٠٢٠ اشارت بتأكل حجم الطبقة الوسطى بنحو ٦٠% في عام ٢٠٠٧م في العراق، وذكرت الدراسة تراجع تلك النسبة في عام ٢٠٢٠م لتصل الى ٣٠% وهذا ادت بدوره الى مضاعفة حجم الطبقات الفقيرة التي تضم الافراد والاسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر، ويمكن اجمال التحديات والاثار التي واجهت الطبقة الوسطى:

١- قيام ادارة الاحتلال المدني في العراق بتسريح العديد من ابناء تلك الطبقة من منتسبي الوزرات الامنية والاعلام زاد ذلك من معاناة شريحة كبيرة من ابناء المجتمع العراقي.

٢-عمليات النزوح الكبيرة التي شهدتها المحافظات في عام ٢٠٠٦م واغتيال او تهجير العديد من الكفاءات العراقية الى خارج العراق، وبعدها جاءت مرحلة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على المحافظات الغربية الامر جعل العديد من الموظفين مرغمين بترك وظائفهم والنزوح خارج هذه المدن او خارج العراق وبالتالي افراغ المجتمع العراقي من الخبرات والعقول التي تسهم في عملية التنمية.

٣- ما تعرض له الاقتصاد العراقي من ازمات مالية متوالية بالإضافة الى وصفات صندوق النقد الدولي للعراق التي تمثلت بمجموعة من الشروط والتي من ضمنها رفع الدعم عن المنتجات الغذائية واسعار الوقود والكهرباء والاعانات الاجتماعية الاخرى فضلاً عن خفض سعر الدينار العراقي امام الدولار وهذا من شأنه رفع اسعار السلع والمواد الغذائية مع ثبات الاجور او المرتبات التي تتقاضاها هذه الطبقة فضلاً عن ان من أكثر الطبقات دفعاً للضرائب هي الطبقة الوسطى بالتالي زادت الفجوة بين فئة الاغنياء وفئة الفقراء وتقلص حجم الفئة الوسطى.

٤- عمدت سلطة الاحتلال الامريكي المساس بفئة الصناعيين الذين يمثلون الطبقة الوسطى من المهندسين والفنيين والعمال عن طريق فتح باب الاستيراد الخارجي للسلع والمنتجات المختلفة بدون اي قيود مما تسبب بتراجع الصناعات الوطنية في القطاع العام والخاص والمختلط وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة والفقر بين هذه الفئات.

٥- دفعت سلطة الاحتلال باتجاه ظهور طبقة من الاثرياء على حساب الطبقة الوسطى والفقيرة في المجتمع عن طريق عمليات التعاقد معهم بعقود تضم مبالغ ضخمة يشوبها فساداً مالياً

واداريا [١٥]، ومما تقدم فأن هذه السياسات التي انتهجها الاحتلال الامريكي هو افراغ العراق من هذه الطبقة المثقفة سياسياً واقتصاديا واجتماعياً ليصبح عاجزاً عن انتاج طبقة مستنيرة وسطى تعد المحرك الرئيسي لعجلة البناء والتنمية والتقدم والثقل الحقيقي الذي يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبدونها يحصل اختلال في توازن المجتمع داخل الدولة [١٦]، اسهم ذلك وبصورة مباشرة بركود صناعي وتجاري وزراعي وخدمي والاعتماد فقط على انتاج دولة ريعية تعتمد على العائدات النفطية فقط، ونتيجة لما مر به العراق من ظروف صعبة عاناها بعد عام ٢٠٠٣م من ارباكات مالية وسياسية وحزبية رافقها ظهور فوارق اجتماعية منها ما اثر على الطبقة الوسطى فقد توارت عن الأنظار واتسعت ظاهرة الهجرة لهذه الطبقة لأسباب عديدة أدى ذلك الى غياب الدور الحقيقي للطبقة الوسطى في عملية بناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ومما لاشك فيه عزز هذا الامر من عملية افقار لمعظم الفئات المتوسطة وزيادة فقر الفئات الفقيرة.

٣- الفقر وتقسيم العمل والاستثمار الاجنبي

يعد تقسيم العمل هو من الاساليب التي تتبعها الدول الرأسمالية بغية تعميق تبعية الدول النامية او ما يسمى بدول الجنوب الى دول الشمال عن طريق اسناد الدور الاقتصادي بتخصص انتاج المواد الاولية من دول الجنوب وانتاج المواد الصناعية من قبل دول الشمال، بمعنى اخر هو نمط التوزيع للأدوار والتخصصات الاقتصادية بين دول العالم بحيث تكون كل دول محددة بنوع من الانتاج في الأسواق العالمية، وتتحكم الدول الرأسمالية العظمى بالدول التي لا تمتلك قوة سياسية او عسكرية بحيث تفقد تلك الدول السيطرة على مواردها ووقوعها في فخ التبعية، وبسبب التطور التكنولوجي الذي شهده العالم لاسيما القوى الانتاجية اثار ذلك اهتمام المفكرين، وقد اخذ نظام تقسيم العمل العالمي مستويات مختلفة مثال على ذلك تقسيم العمل على المستوى الاجتماعي كان ما بين الريف والحضر وتقسيم السكان الى ذكور واناث وحسب الفئات العمرية فئة كبار السن وصغار السن فضلاً عن تقسيم الحالة الاجتماعية اعزب او متزوج او ارمل او مطلق، كما تم تقسيم العمل على الاساس المهني ما بين التجارة والزراعة والخدمات والصناعة [١٧]. ووفقاً لمصالح توسع الدول الرأسمالية التي هي بحاجة الى ايدي عاملة رخيصة ومصادر اولية تم تدعيم فكرة تقسيم العمل الدولي التي تقوم على التبادل غير المتكافئ وهذا يكون على حساب الدول النامية والفقيرة او ما يسمى بدول الجنوب، أذ تعاني هذه الدول رغم امتلاك بعضها مقومات بناء قوة اقتصادية لكن فساد وسوء الادارة السياسية والاقتصادية جعلتها دول تنتشر فيها كل مظاهر

الفقر والبطالة والحرمان بينما الطبقة السياسية الحاكمة تتمتع بالثروة الضخمة، كما عملت الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل الاداة الرئيسة للعولمة في سيطرتها على النشاطات الاقتصادية المختلفة من خلال تقسيم العمل والتدويل واعادة توطين الانتاج الصناعي في الدول النامية، حيث ساهمت هذه الشركات وبشكل واضح الى اغراق اسواق الدول النامية او الفقيرة وبضمنها العراق بالمنتجات الاجنبية مما أدى الى ضعف القاعدة الانتاجية وتدمير صناعات الدولة المحلية والعجز في ميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الفردي، لذا فقد فرض مبدأ التقسيم الدولي للعمل خدمة كبيرة لصالح الدول الرأسمالية مع ابقاء دول الجنوب في حلقات مفرغة من الفقر والتبعية والتخلف واضعاف امكانياتها من مواكبة التقدم والتطور الصناعي بل ستكون مضطرة الى التراجع والاستمرار في انتاج المواد الاولية وتصديرها بأسعار منخفضة مع حاجتها الى استيراد المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة (١٨).

وتماشياً مع ما تم ذكره ان سياسات تقسيم العمل الدولي ساعدت وبشكل كبير على تطوير الدول المتقدمة صناعياً واقتصار الدول النامية على تصدير المواد الخام وهي مكبلة بأثار الفقر والتخلف ومحدودية نمو مواردها المالية، كما اعادة الدول الرأسمالية تقسيم القوى العاملة في الدول النامية عن طريق الشروط التي تضعها المؤسسات الرأسمالية كصندوق النقد الدولي لمنح القروض والتي تكون هذه الشروط تعجيزية ومن جملتها تحجيم دور الدولة في الجانب الاقتصادي وتشجيع الاقتصاد المفتوح وازالة جميع القيود امام الشركات المتعددة الجنسيات وتخفيض قيمة العملة المحلية ورفع قيود تحويل العملات الاجنبية والاستيراد، وبالتالي اصبحت العولمة الاقتصادية من اهم وسائل تقسيم العمل الدولي من خلال تهميش دور الدول النامية وجعلها مصدراً للأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصة.

ومن الانعكاسات السلبية لتقسيم العمل الدولي على العراق تتخلص بالنقاط الاتية:

١- ان انتشار الفقر والبطالة في العراق من أبرز الاثار التي ادت الى ارتفاع نسب التخلف في العراق من خلال ما يحدثه الفقر والبطالة من انخفاض الإنتاج الامر الذي يؤثر بشكل سلبي على انخفاض الدخل الفردي وبالتالي يضعف من قوة الدولة.

٢- لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً كبيراً في زيادة حدة اندماج العراق في تقسيم العمل الدولي عن طريق فرض سيطرتها على قطاعات مختلفة ولاسيما قطاع النفط، فضلاً عن ان هذه الشركات عندما توقع عقوداً مع الحكومة تطالب بنسب عالية هذا من جانب، وان اعتماد هذه الشركات بشكل كبير على العمالة الاجنبية مما

أسهم ذلك في فقدان الفرد العراقي فرصة الحصول على عمل الامر الذي ساهم في زيادة الأعباء المالية التي اثقلت كاهل الدولة العراقية من جانب اخر [١٩].

٣- كان لصندوق النقد والبنك الدوليين اثر في تكريس وتسريع النظام الدولي لتقسيم العمل عن طريق سيطرتهما على اغلب القروض التي تقدم للعراق وبشروط توضع مسبقاً كبرامج التكيف الهيكلي، والاهم من ذلك تقومان هاتان المؤسستان بتوفير وتسهيل جميع الظروف لنجاح منح القرض اذا ما استخدم للأغراض الاستهلاكية، اما اذا استخدم لأغراض الانتاج فتقومان بوضع العراقيل امام منح القرض وهذا يدل على ان الرأسمالية العالمية تسعى جاهدةً لجعل العراق في حالة من التخلف على مختلف المستويات وبالتالي يزيد ذلك من اعباء الديون التي تؤثر بشكل رئيسي على الطبقات الفقيرة من خلال انعدام الخدمات العامة التي تضر حياة المواطنين.

٤- ادى انتشار ظاهرة الفساد في العراق الى ضياع اموال كبيرة من المفترض ان تنفق في مجالات مختلفة كمنح القروض للعاطلين عن العمل او دعم الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من الفقر وغيرها.

٥- ان افتقار العراق لأقامة مشاريع صناعية كبيرة تساهم في تشغيل الايدي العاملة العراقية فضلاً عن عدم تنويع الدخل والاعتماد على الريع النفطي فقط ساهم في تكريس تقسيم العمل الدولي ينظر [٢٠]، اما بالنسبة الى الاستثمار الاجنبي الذي يعرف على انه توظيف الاموال الاجنبية غير الوطنية في الموجودات الرأسمالية الثابتة في دولة معينة، وهو قد تزامن ظهوره مع بروز نظام تقسيم العمل والذي يهدف الى جني الارباح، ويمنح للمستثمر الاجنبي الحق في ادارة الموجودات التابعة له والرقابة عليها سواء اكان المستثمر فرداً او مؤسسة [٢١]، وهناك نوعان من الاستثمارات الاجنبية النوع الاول الاستثمار المباشر هو ان لا يكون هناك وسيطاً في توظيف الاستثمار بل يكون بأشراف المستثمر نفسه وهو يمارس درجة كبيرة في التأثير في ادارة المشروع المقام للدولة غير دولته الام، اما النوع الثاني فهو الاستثمار غير المباشر الذي يقوم على شراء وبيع السندات والاسهم بغية الحصول على ارباح سريعة بسبب المضاربات التجارية ويميز هذا النوع بأنه لا توجد فيه نقل الاصول المادية او غير المادية اي هو ذات طابع مالي فقط [٢٢]، أذ تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى استنزاف واستغلال ثروات الدول النامية من اجل الحصول على ارباح كبيرة لصالح الدول العظمى، كما تقوم الشركات الاستثمارية باستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو لا يتناسب مع خبرة وكفاءة العامل في الدولة المضيفة الامر الذي يخفض من امكانية اكتساب الايدي العاملة المهارات والخبرات هذا الى جانب

تقليل فرص العمل، فضلاً عن تدخل الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الاقتصادية للدولة المضيفة من خلال السيطرة على الشركات الوطنية بحيث لا تقوم بزيادة رأس المال ولا تساهم ببناء مشاريع جديدة التي ترفع من المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع.

لذا نجد في العراق ان الاستثمار الاجنبي قد ترك اثاراً سلبية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال:

١- سيطرة الاستثمارات الاجنبية على قطاعات مهمة في العراق ولاسيما النفط واهمال القطاعات الاخرى مما يولد ذلك مشاكل اقتصادية عديدة مثل التفاوت في توزيع الدخول والبطالة والفقر والتهميش واتساع الهوة الاجتماعية وبالتالي يؤثر ذلك على استقرار الدولة.

٢- كان الهدف من الاستثمار الاجنبي في العراق الحصول على المواد الخام وفي مقدمتها البترول للاستفادة منها في صناعتها المختلفة وابقاء العراق كدولة مستهلكة غير منتجة.

٣- استشراء الفساد المالي والاداري في العراق أذ احتل التسلسل ١٢٩ من بين ١٤٥ دولة في عام ٢٠٠٣م اما في عام ٢٠٠٥م سجل العراق تسلسل ١٣٧ عالمياً ضمن مؤشرات منظمة الشفافية العالمية، وعلى الرغم من مساعي وجهود الدولة للتخفيف من مستوى الفساد وتراجعه الا ان نسبته ما زالت عالية في العراق، حيث يمثل الفساد احد العوامل التي تحد من حجم الاستثمارات في الدولة وتأسس لبيئة طاردة للمستثمرين الاجانب عن طريق ما يتعرضون له من عمليات ابتزاز وتهديد، فضلاً عن هدر موارد مالية طائلة يمكن ان تساهم في بناء مشاريع استثمارية لها الدور الكبير في تغيير الواقع المعيشي للمواطنين [٢٣].

١- تساهم الاستثمارات الاجنبية في تفاقم مشكلة التلوث البيئي عن طريق توطنها في بعض الصناعات والانشطة التي تلوث البيئة مثل الصناعات التعدينية والاستخراجية وصناعات البتروكيماويات والغاز الطبيعي والاسمنت والأسمدة، وغالباً ما تكون هذه الاستثمارات الملوثة، ينظر جدول (١)

الجدول (١) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل النمو السنوي
٢٠٠٣	١٠٠	- ١٠٠٠٠
٢٠٠٤	٣٠٠	- ٧٠
٢٠٠٥	٥١٥	٧١,٦٦
٢٠٠٦	٣٨٣	- ٢٥,٦٣
٢٠٠٧	٩٧٢	١٥٣,٧٨
٢٠٠٨	١,٨٥٦	٩٠,٩٤
٢٠٠٩	١,٥٩٨	- ١٣,٩٠
٢٠١٠	١,٣٩٦	- ١٢,٦٤
٢٠١١	١,٨٨٢	٣٤,٨١
٢٠١٢	٣,٤٠٠	٨٠,٦٥
٢٠١٣	٥,١٣١	٥٠,٩١
٢٠١٤	٤,٧٨٢	- ٥,٨٠
٢٠١٥	٣,٤٦٩	- ٢٧,٤٥
٢٠١٦	٦,٢٥٥,٩٠٠	- ٣,٦
٢٠١٧	٥,٠٣٢,٤٠٠	- ٢,٦

المصدر: معن حسين عبد الله غافل، الابعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي ودوره في قوة العراق، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٢٢

خارج المدن مما يلحق الضرر الكبير لسكان المناطق الهامشية الفقيرة والمناطق الريفية والزراعية مثال على ذلك ما حدث في محافظة البصرة بسبب الاستثمارات النفطية والحجم الكبير لملوثاتها ادت الى اصابة بعض سكان المناطق القريبة بالعديد من الامراض الخطرة، هذا الى جانب تغلغل الاستثمار الاجنبي في مفاصل حساسة وذات اهمية استراتيجية واحياناً تصل الى الهيمنة على الموارد الحيوية والطبيعية للدولة المضيفة.

٥-الاغراق الاجنبي الذي يمثل اشد اسلحة الحرب الاقتصادية التي تستخدمها الشركات الاستثمارية كوسيلة للانفراد بأسواق الدولة المضيفة والقضاء على المنافسين المحليين مثال

على ذلك اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الاجنبية وخاصة بعد عام ٢٠٠٣م بسعر اقل من المنتجات المحلية وبالتالي ادى ذلك الى الاضرار الكبير بالزراعة والصناعة العراقية مما يساهم في زيادة معدلات الفقر والبطالة [٢٤].

٦- يؤدي الاستثمار الاجنبي الى الافراط بالإمكانات والقدرات الاقتصادية العراقية عن طريق بيعها الى المؤسسات والشركات الاجنبية مثال على ذلك عندما اعطى العراق لمدة ١٠٠ عام حق الاستثمار للشركات الاجنبية في القطاع النفطي وهذا يمثل هيمنة اقتصادية تستمر لعقود طويلة كما حصل عندما ابرم العراق في عام ٢٠٠٥م توقيع مع شركة شل وشركة اكسون موبيل لما يسمى بجولات التراخيص النفطية التي تعد اهدراً كبيراً للثروة العراقية.

٧- غالباً ما يكون الاستثمار الاجنبي في العراق غير منسجماً مع توجهات الدولة الوطنية والتنموية اذ يشكل خطراً على الامن القومي العراقي عن طريق كشفه نقاط القوة والضعف لمكامن الموارد الطبيعية.

٨- ان الاستثمارات الاجنبية في العراق لا تتجه نحو تطوير القطاعات الانتاجية في العراق بل يقصر استثمارها على القطاعات غير الانتاجية وبالتالي لا تساهم في معالجة الاختلال الهيكلي الناتج عن ريعية الاقتصاد العراقي ينعكس ذلك على استمرار تدني دخول العديد من فئات المجتمع.

٩- تساهم الاستثمارات الاجنبية في زيادة عجز ميزان المدفوعات في العراق عن طريق تحويل جزء من اموالها وارباحها الى الخارج الامر الذي يفقد العراق جزء من العملة الصعبة مما يؤثر على قدرة الافراد الشرائية ولاسيما الفقراء منهم.

١٠- يعمل الاستثمار الاجنبي على ربط اقتصاد العراق بالاقتصاديات الرأسمالية وبالتالي اي ازمة رأسمالية تحدث سوف تنتقل بشكل تدريجي الى العراق بحكم التبعية الاقتصادية كما حدث في عام ٢٠٠٨م من ازمة مالية عالمية اثرت سلباً على الاقتصاد العراقي [٢٥].

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث استنتج الباحث الاتي:

١- ان للفقر دوراً هاماً ومؤثراً في خلق تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية.

٢- فتحت قضية الفقر وازدياد اعداد الفقراء في الدول النامية ومنها العراق الباب امام بعض المؤسسات الدولية للتدخل في الجانب الاقتصادي لهذه الدول مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

٣- احتلت قضية الفقر أهمية في التأثير على ترتيب الدول ضمن نطاق تقسيم العمل الدولي.

٤- اتضح ان العلاقة عكسية ما بين ازدياد نسبة الفقر وفاعلية الطبقة الوسطى، فكلما ازداد

الفقر انحسر دور الطبقة الوسطى في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية.

ثانياً: المقترحات

١- على الدول النامية وضع استراتيجيات لمعالجة قضية الفقر ولابد ان تتضمن هذه الاستراتيجية طريقة عمل مع المنظمات الدولية واهمها صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢- العمل على بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية واسعة وذلك من اجل فك قيد التبعية الاقتصادية وخلق فرص عمل والتقليل من البطالة.

٣- الاهتمام بالمشاريع المتوسطة والقطاع الخاص لأنهم من المقومات التي تساند الطبقة الوسطى في المجتمعات وتحريك عجلة الحياة الاقتصادية في الدول النامية.

المصادر:

١- الفتلاوي، حيدر مجيد عبود، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، مطبعة اليازوري، ٢٠١٩، عمان.

٢- العبادي، علي قاسم جبار (٢٠١٨): الفقر والحرمان وأثره في الامن الإنساني في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية.

٣- السماك، محمد أزهر (٢٠١٤): قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٩، العدد ٩١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤- الطبقجلي، احمد معن (٢٠١٨): ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

٥- حداد، حامد عبيد (٢٠٠٩): الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٦- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠٠٩).

٧- احمد، عبد الغفور إبراهيم (٢٠١٣): نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، ط١، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

٨- غيبلبن، روبرت (٢٠٠٤): الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز أبحاث الخليج، دبي، الامارات.

٩- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٦): العولمة الاقتصادية: منظماتها – شركاتها – تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

١٠- اصلان، كرم عبد العزيز (٢٠٠٦): حصاد جهود اعادة اعمار العراق، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٢، العدد ١٤٦، مؤسسة الاهرام.

١١- المشاقبة، صلاح الدين محمد طحيطر (٢٠١٢): أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة العراق انموذجاً، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٦، العدد السابع والعشرون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، برلين /المانيا.

١٢- محمد، اثير عبد الخالق (٢٠٠٩): استراتيجية مكافحة الفقر الوطنية في أطار الاهداف الإنمائية للألفية الجديدة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١٣- بدوي، أحمد موسى (٢٠١٣): تحولات الطبقة الوسطى في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت

١٤- عبد الجبار، فالح (١٩٩٥): الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٥- سلمان، احمد داخل (٢٠١٨): الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: ١٩٩٠ – ٢٠١٦، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا.

١٦- عبد الفضيل، محمود (١٩٧٩): النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، ج ١٦، الكويت.

١٧- الشيخ، مازن عيسى شراع (٢٠٠١): العولمة والشركات العالمية والاثر المتبادل الشراع والذراع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد.

١٨- عبد العزيز، احمد واخرون (٢٠١٠): الشركات متعددة الجنسية واثرها على الدول النامية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٩- عبد الحسن، سارة محمد (٢٠١٨): نظام تقسيم العمل الدولي وموقع العراق فيه، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد.

٢٠- عبد الرحمن، ماهر عزيز (٢٠٠٦): علاقة

الاستثمار في قطاع التعليم بالتنمية الاقتصادية لبلدان عربية مختار للمدة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢١- الربيعي، رجاء خضير عبود (٢٠٠٤): أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي (دراسة تحليلية – قياسية في بعض الدول الاسيوية للمدة ١٩٨٥ – ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٢٢- سلمان، هاجر حسين (٢٠٢١): البؤس الاقتصادي: مؤشرات القياس ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين.

٢٣- الغزالي، محمد محمد (٢٠٠٧): مشكلة الاغراق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

٢٤- جاسم، محمد سلمان (٢٠٠٧): العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع والطموح، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠، المجلد ٢٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢٥- الحياني، نعمان عباس ندا (٢٠١٣): سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، العدد ٣، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

references:

1- Al-Fatlawi, Haider Majeed Abboud (2019): The role of financial policies in addressing the problem of poverty, Al-Yazouri Press, Amman.

2- Al-Abadi, Ali Qesm Jabbar (2018): Poverty and deprivation and its impact on human security in Iraq, a study in political geography, Master's thesis, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University.

3- Al-Sammak, Muhammad Azhar (2014): Measuring the economic dependency of the Arab world and its potential geopolitical effects, Arab Future Magazine, Volume 9, Issue 91, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

4- Al-Tabqajli, Ahmed Maan (2018): Iraq's debts, an overview of the debt situation, its origins, and its future, 1st edition, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad.

5- Haddad, Hamid Obaid (2009): Financial and administrative corruption in Iraq and ways to address it, International Papers Journal, Center for International Studies, University of Baghdad.

6- Central Bank of Iraq, Annual Economic Report (2009).

7- Ahmed, Abdul Ghafour Ibrahim (2013): An Economic View of the Food Problem in Iraq, 1st edition, Zahran Publishing House, Amman, Jordan.

8- Gebelben, Robert (2004): The Political Economy of International Relations, Gulf Research Center, Dubai, UAE.

9- Abdel Hamid, Abdel Muttalib (2006): Economic globalization: its organizations - its companies - its repercussions, University House, Alexandria, Egypt.

10- Aslan, Karam Abdel Aziz (2006): The Harvest of Iraq's Reconstruction Efforts, International Politics Journal, Volume 42, Issue 146, Al-Ahram Foundation.

11- Al-Mashaqba, Salah al-Din Muhammad Tahiter (2012): The Impact of Globalization on State Sovereignty in the

Arab World: A Case Study of Iraq as a Model, Journal of Political Science and Law, Volume 6, Issue Twenty-Seven, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 1st edition, Berlin/ Germany.
12- Muhammad, Atheer Abdel Khaleq (2009): The National Poverty Combat Strategy within the Framework of the New Millennium Development Goals: A Comparative Study, Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
13- Badawi, Ahmed Musa (2013): Transformations of the Middle Class in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut.
14- Abdel-Jabbar, Faleh (1995): The State, Civil Society, and Democratic Transformation in Iraq, Dar Al-Amin for Publishing and Distribution, Cairo.
15- Salman, Ahmed Dakhel (2018): The middle class and its impact on political stability in Iraq: 1990 - 2016, Master's thesis, Al Alamein Institute for Graduate Studies.
16- Abdel-Fadil, Mahmoud (1979): Oil and Contemporary Problems of Arab Development, World of Knowledge Series, Part 16, Kuwait.
17- Al-Sheikh, Mazen Issa Shiraa (2001): Globalization, international companies, and the mutual influence of the sail and the arm, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University of Baghdad.
18- Abdel Aziz, Ahmed and others (2010): Multinational companies and their impact on developing countries, Journal of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.
19- Abdel Hassan, Sarah Muhammad (2018): The international division of labor system and Iraq's place in it, Master's thesis, Ibn Rushd College of Education for Human Sciences, University of Baghdad.
20- Abdul Rahman, Maher Aziz (2006): The relationship of investment in the education sector to the economic development of selected Arab countries for the period 1985 - 2003, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
21- Al-Rubaie, Raja Khudair Abboud (2004): The impact of foreign direct investment on some economic sectors and the gross domestic product (analytical - econometric study in some Asian countries for the period 1985 - 2003), Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa.
22- Salman, Hajar Hussein (2021): Economic misery: measurement indicators and the role of investment to reduce its effects on the Iraqi economy, Master's thesis, College of Business Economics, Al-Nahrain University.
23- Al-Ghazali, Muhammad Muhammad (2007): The Problem of Dumping, New University House, Alexandria, Egypt.
24- Jassim, Muhammad Salman (2007): The relationship between foreign direct investment and economic growth in Iraq after 2003: Reality and ambition, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 10, Volume 23, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
٢٦- Al-Hayani, Noman Abbas Nada (2013): Policies for developing foreign direct

Administration and Economics, Iraqi University.

investment in Arab countries with special reference to Iraq, Dinanir Magazine, No. 3, College of